أثر مخطط شال العسكري على مسار الثورة في الولاية الرابعة (1959م-1960م)

The Impact of the Shell military plan on the course of the revolution in the fourth state

هرماق فتيحة[1]، علامة صليحة[2]، خريبش عبد القادر[3]

[1] جامعة الجزائر -2- أبو القاسم سعد الله (الجزائر)، الإيميل المهني: fatiha.hermak@univ-alger2.dz

[2]جامعة الجزائر -2- أبو القاسم سعد الله (الجزائر)، الإيميل المهني: allama.saliha2009@gmail.com

[3] المركز الجامعي مرسلي عبد الله بتيبازة: pr.kheribecheaek@cu-tipaza.dz

الاستلام: 26- 01-2023 القبول: 24-04-2023

ملخص:

شكل برنامج الجنرال شال –منذ استدعائه من طرف الجنرال شارل ديغول صيف 1958م لقيادة هيئة أركان الجيش الفرنسي بالجزائر–، خطوة رائدة في تطور الاستيراتيجية العسكرية الفرنسية الهادفة للقضاء على الثورة الجزائرية، عن طريق إضعاف خصمه ميدانيا، بعد أن جاء ببرنامج عسكري متصل بسلسلة الحرب النفسية، مرورا بتعزيز سياسة التطويق الحدودي بالجبهتين الشرقية والغربية للجزائر، يضاف إلى ذلك خط شائك كهربائي موازي لخط الجنرال موريس لعزل وحدات جيش التحرير الوطني عن الخارج، وتوسيع نطاق المحتشدات لعزل الشعب عن الثورة.

كلمات مفتاحية: الولاية الرابعة، موريس شال، شال ديغول، مخطط شال العسكري، الثورة الجزائرية.

تصنيفات JEL : F54 ، D74 ، B15 ...

Abstract: The General Shell program –since being called up by General Charles de Gaules in the summer of 1958 to command the General staff of the French army in Algeria has formed-. Pioneering step in the development of the French military strategy aimed at eliminating the Algerian revolution by weakening his opponent on the ground. After he cam to a military program connected to the series of psychological warfare. Trough the strengthening of the border encirclement policy on the eastern and western fronts of Algeria. In addition to This. There Is an electric paralled barbed line of the Morris line to isollate the units of the National Liberation

Army from the outside. And expanding the scope of the camps to isolate the revolution from the people.

Keywords: Fourth state- Maurice Shall- Charles De Gaule- Military Shall striped- Algerian revolution.

JEL Classification Codes: F54 ، D74 ، B15

المؤلف المراسل: خريبش عبد القادر، **الإيميل:** pr.kheribecheaek@cu-tipaza.dz

1.مقدمة:

تعتبر الولاية الرابعة التاريخية إحدى الولايات الستة التي انبثقت عن التقسيم الإداري الذي نصت عليه قرارات مؤتمر الصومام في 20 أوت 1956م، والذي غير إسم المنطقة إلى الولاية، فحدد معالمها وامتداداتها الجغرافية وأسندت إليها مهام جديدة ومغايرة خاصة بالثورة الجزائرية، لكونها تحتل موقعا استيراتيجيا هامة نتيجة لخصائص معينة انفردت بها عن باقي الولايات مما جعلها همزة وصل بين هذه الأخيرة، مما ضاعف من مسؤوليات ثوار الولاية للتصدي لمختلف المخططات الإستعمارية الهادفة لقضاء على الثورة.

سعى الإستعمار الفرنسي للقضاء على الثورة الجزائرية عامة والولاية الرابعة خاصة، فرمى بكل ثقله عليها، وراهن على نجاح مخططاته بها بمختلف الوسائل والأساليب، من عمليات عسكرية وعمليات قمع وإبادة وتمشيط للقرى والمداشر، ناهيك عن اللجوء إلى سياسة الحرب النفسية والاستعانة بفئة الحركى والعملاء، كونهم الأدرى بتفاصيل الولاية الرابعة وتضاريسها ونمطها الجغرافي والمناخي، كل هذا لأجل ضمان بقائها في الجزائر وتجسيد فكرة ومشروع الجزائر الفرنسية، الأمر الذي دفع بالسلطات الإستعمارية إلى استدعاء الجنرال شال صاحب الخبرة العسكرية لتنفيذ هذه المهمة.

لم تبق وحدات جيش التحرير الوطني مكتوفة الأيدي، بل حرصت كل الحرص على مواجهة هذا المخطط بكل الوسائل بالرغم من إمكانياتها المتواضعة في تلك الفترة–مسألة السلاح–، إلا أنها سعت إلى التأقلم مع الوضع لاجئة إلى تغيير استيراتيجيتها بالموازاة مع تغيير المخططات الإستعمارية.

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز النقاط التي حرص على تنفيذها الجنرال شال ليستأصل جذور الثورة الجزائرية، وتوضيح رد فعل قوات جيش التحرير الوطني تجاه هذا المخطط، وتبيان الاستيراتيجية التي تبنتها حيال ذلك، الأمر الذي يدفعنا إلى البحث عن مدى تأثير مخطط شال العسكري على سير الثورة التحريرية الجزائرية في الولاية الرابعة (1959م–1960م)، مجيبين بذلك على التساؤلات الفرعية التالية:

– من هو الجنرال شال؟

– ماذا يتضمن مخطط الجنرال شال العسكري؟

– إلى أي مدى نجح مشروع شال في الولاية الرابعة؟

– ماهي الآثار التي خلفها مشروع شال العسكري في الولاية الرابعة؟

– كيف تصدت وحدات جيش التحرير الوطني لمخطط شال في الولاية الرابعة؟

2. وصول الجنرال شارل ديغول إلى السلطة ومخطط شال العسكري:

شهدت الثورة الجزائرية تغييرا جذريا بوصول الجنرال شارل ديغول[1] إلى الحكم سنة 1958م، عبر أحداث 13 ماي من نفس السنة،[2] تخللتها توسيع شبكة انضمام الشعب والتفافه حول الثورة،[3] (Gey Perville, 1992, p. 47) مما أدى بالجيش الفرنسي العامل بالجزائر والمستوطنين إلى الشعور بالقلق إزاء احتمال ضياع فكرة الجزائر الفرنسية، خاصة بعدما اتضح تأثير الثورة الجزائرية على الجيش الفرنسي من خلال ضربات وحدات جيش التحرير الوطني المتتالية، عن طريق نصب الكمائن وشن الغارات على المواقع الإقتصادية والعسكرية من جهة، ومن جهة أخرى تمكنت جبهة التحرير الوطني من إيصال قضيتها إلى الرأي العام العالمي، وطرحها على هيئة الأمم المتحدة، مما أدى إلى مساندة الكثير من الدول العربية وبعض الدول الأجنبية للقضية الجزائرية.[4] (حليلي بن شرقي، 2005م/2006م، صفحة 52)الأمر الذي زعزع أركان الجمهورية الرابعة وأصبح الوضع في الجزائر حديث الساعة في العالم عامة وباريس خاصة، وصارت أحداثها تعرف بحرب الجزائر،[5] (حليلي بن شرقي، 2005م/2006م، صفحة 53) فاعتبر قادة الجيش الفرنسي وبعض الأوروبيين أن تدهور الأوضاع يعود إلى تخاذل الحكومات الفرنسية المتعاقبة على السلطة منذ اندلاع الثورة التحريرية الجزائرية،[6] وبذلك أصبح الوضع السياسي والعسكري في الجزائر يؤثر على الشؤون السياسية والعمومية في فرنسا، حيث توالت الحكومات بالسقوط

الواحدة تلوى الأخرى،[7] رغم الاصلاحات السياسية والاقتصادية والمحاولات الكثيرة التي انتهجها ساستها، إلى أن جاء الجنرال شارل ديغول الذي يحمل ميولا وطنية تتمحور حول المناداة ببعث أمجاد فرنسا وتأكيد عظمتها. وتخليد رسالتها التاريخية، فقام هذا الأخير بالاعتماد على استيراتيجية جديدة لمواجهة الثورة الجزائرية عن طريق خنقها داخليا وخارجيا، ففرض على الشعب الفرنسي 250 مليار فرنك قديم من الضرائب الجديدة، وحذف الإعانات ورفع الأسعار وفتح طريق المبادلات التجارية مع الخارج، ومدد الخدمة العسكرية إلى 24 شهرا، كما حاول إثارة اللاتين والغرب ضد الجزائريين، ولوح بثروات صحراء الجزائر واستغلالهم لها، وفي نفس الوقت قرر كبح أي معارضة فرنسية،[8] (الأحسن بومالي، 1978م، صفحة 07)والتي قامت على شقين مختلفين في الأسلوب من خلال إقامة مشاريع اقتصادية واجتماعية المتمثلة في مشروع قسنطينة،[9] ومشروع سلم الشجعان،[10] بهدف إبعاد الشعب عن الثورة ومنعه من الالتفاف حولها أو الانضمام إليها، وبالمقابل عمل على تطوير جهازه العسكري الذي قام بعمليات عسكرية كبرى ضمن مخطط شال العسكري الذي نفذ ما بين سنتي 1959م و1960م وذلك من أجل القضاء على الثورة الجزائرية عسكريا.[11] (Benjamin Stora, 1995, p. 53)

3. السياسة العسكرية للجنرال ديغول من خلال مخطط شال العسكري:

تم اختيار الجينرال شال[12] من قبل الجينرال ديغول لقيادة القوات الفرنسية في الجزائر، وتنفيذ مخططه العسكري لنضاله الطويل وكفاحه من أجل فرنسا، حيث استوحاه من خلال زيارته الميدانية لمناطق الجزائر التي عرفت بالمناطق المحرمة، ويقول في هذا الصدد: "لقد صدمت خلال زياراتي الميدانية لنواحي الجزائر وبما يسمى بالمناطق المحرمة، هي محرمة على من؟، ليس على الثوار على أية حال، لقد استوحيت مخططي من هذه المناطق بالذات، إذ أن منطلق الثوار إلى السهول بهدف نصب كمائنهم، ولذا يجب بقاؤنا واستقرارنا فيها، وهو بقاء يتطلب وجود جيش كبير".[13] (Maurice Challe, 1968, p. 104)

تميز مخطط شارل بالهجوم على إقليم جغرافي معين ومحدد وبصورة شاملة، ثم الانتقال إلى إقليم آخر، وذلك لتدمير طاقات جيش التحرير وإرهاقه بالإقليم نفسه، وبالمقابل بدأ يستعمل تكتيكا مضادا لحرب العصابات،[14] ولأجل هذا دعم قواته بالمدرعات والمدفعية والطيران ووحدات المشاة المكلفة بالتقدم والزحف نحو المرتفعات والجبال للقيام بالتطويق، كما نقلت الطائرات العمومية وحدات متعودة على ممارسة

القتال بعد وصولها إلى قمة الجبال التي احتلت مناطق شاسعة ومكثت في أطول العمليات.[15] (حليلي بن شرقي، 2005م/2006م، صفحة 71)

أدرك الجينرال شال الأهمية الاستيراتيجية للحدود الشرقية والغربية كمنافذ رئيسية لتسريب الأسلحة والذخيرة، فتصبح بذلك قواعد خلفية لجيش التحرير الوطني، ولهذا دعم خط موريس[16] بخط آخر أطلق عليه اسمه الذي أقيم خلف الخط الأول من الشمال وتتراوح المسافة بينهما بين سبعين وتسعين كيلوميترا تتسع أحيانا وتضيق أحيانا أخرى، وهذا الخط كان يحمل تيارا كهربائيا قوته ثلاثين ألف فولط، يتكون من خمسة أسلاك تفصلها عوازل يبلغ ارتفاعها حوالي مترين وتغطيها أسلاك شائكة لحماية الدبابات من قذائف البازوك، هذا العمل كان موازيا لاستعمال قوات الدفاع الجوي عن الإقليم لملاحقة كتائب الثوار والكشف عنها، مع استمرار المراقبة البحرية التي تقوم بها البحرية الفرنسية، فضلا عن عمليات التمشيط التي رافقتها إقامة مراكز لتنظيمات سياسية وإدرية خاصة (SAS) التي وصل عددها إلى ما يقارب 600 مركزا، مهمتها تهديم النظام الإداري والسياسي لجبهة التحرير الوطني، يقودها ضباط مختصون في العمل النفسي يحسنون اللغة العربية بسبب إحاطتهم بعملاء جزائريين يمارسون مختلف أنواع التعذيب، ضف إلى ذلك محاولة هذه التنظيمات عزل الثورة عن الشعب ومحاولة استقطاب الجزائريين إلى جانب فرنسا.[17] (حليلي بن شرقي، 2005م/2006م، صفحة 72، 73، 74)

4. تنفيذ مخطط شال العسكري:

انطلق المخطط العسكري من الولاية الخامسة أولا باعتبار أنها كانت ضعيفة من حيث العمليات العسكرية في نظره، حيث اعتبر أن مخططه عبارة عن كرة ثلج تبدأ صغيرة ثم تكبر شيئا فشيئا، وهي الفكرة التي أخذها من خلال حروب فرنسا مع الهند الصينية.[18] (Henry Aleg, 1983, p. 125)

تقوم وحدة عسكرية مدرعة تتكون من ثلاث فيالق لكل فيلق 107 جنديا بالإضافة إلى وحدات تضم الحركي وكوموندوس قناصة ومطارد بعمليات التمشيط –في القطاع الذي تنشط به التنظيمات السياسية والإدارية لجبهة التحرير الوطني، فضلا عن كتائب جيش التحرير الوطني– التي تكون واسعة تتم بالتدرج فيما بعد لتتسع حسب الإمكانيات المتوفرة لدى الجيش الفرنسي.[19] (Maurice Challe, 1968, p. 140)

ينفرد كل فيلق بناحية واحدة يقوم بالزحف للبحث عن الثوار وملاحقتهم، ليقوم بتصفية المنطقة منهم، لتؤسس فيما بعد تنظيم إداري وسياسي (SAS)،[20] أما فرق الجندرمة فتبقى تقوم بمهمتها العادية تنتظر استدعاءها للإمداد في الحالات الاضطرارية، وهكذا دواليك حتى تتسع عملية انتشار الفرق الإدارية الخاصة عبر كامل قطر الجزائر.[21] (Maurice Challe، 1968، صفحة 140)

يهدف مخطط الجنرال شال العسكري إلى:

* غلق مناطق الحدود الشرقية والغربية بخط شال، والذي يمنع اتصال الثوار بالعالم الخارجي.

* فصل الشعب عن جبهة التحرير الوطني، وذلك بعزله في المحتشدات[22] والسجون وإقامة إدارة مخلصة لفرنسا.

* القضاء على جنود جيش التحرير واحتلال المناطق التي يتمركزون بها، وفق سياسة تطهير المنافذ بدءا بمناطق الغرب وانتهاء بمناطق الشرق.[23] (صالح بلحاج، 2005م، صفحة 185، 218)

* تعديل تحصين الحدود عن طريق إدخال تقنيات ووسائل جديدة.

* متابعة الكتائب والقضاء عليها بواسطة تطبيق خطة عسكرية محكمة.

* المسح والقضاء على التنظيمات السياسية والإدارية لجبهة التحرير الوطني من خلال التحقق من تلاشيها نهائيا.

* إقامة المكاتب الإدارية المتخصصة (SAS) والدفاع الذاتي بفضل امتصاص القوات الشعبية إلى جانب السلطات الفرنسية، وبهذا الشكل يكون الجينرال شال قد قضى على الثورة الجزائرية، وأبقى الجزائر مقاطعة فرنسية في نظره.[24] (حليلي بن شرقي، 2005م/2006م، صفحة 79)

5. مخطط شال في الولاية الرابعة:

تعرضت الولاية الرابعة التاريخية إلى عدة عمليات عسكرية قبل مخطط الجنرال شال إلا أنها لم تؤثر عليها كونها لم تشمل جميع مناطقها، أمثال عملية "Lambianc" التي قادها الجنرال بيجار في 1957م بالأطلس البليدي، وعملية التاج الأولى بناحية الأخضرية في نوفمبر 1958م،[25] (حليلي بن شرقي، 2005م/2006م، صفحة 81) عكس عمليات مخطط الجينرال شال العسكري الذي لم تر الولاية مثيلا لها في السابق، وكان نصيبهما من هذا المخطط عمليتي التاج والرباط اللتان كانتا لهما أثر بالغ عليها، فقد

كبدت جيش التحرير الوطني خسائر فادحة في العتاد والعدة،[26] (حليلي بن شرقي، 2005م/2006م، صفحة 82) ودمرت بذلك فاعلية الكفاح الداخلي للثوار، وأفرغت الجبال منهم، وبذلك تحولت الولاية الرابعة إلى أفكار متنقلة بوحدتين وفقا للضرورة، وهذا الوضع خلق اضطرابات في صفوف جيش التحرير الوطني، فلم يعرف الاستقرار حينها إلى غاية 1960م،[27] (حليلي بن شرقي، 2005م/2006م، صفحة 82) حيث خسر فيها مايقارب ثلث قواته،[28] (يوسف الخطيب، 1990م، صفحة 18) وفي هذا الصدد يقول أعمر أوعمران مسؤول عن التموين العام في جبهة التحرير الوطني: "تكبد جيش التحرير خسائر كبيرة في العدة والعتاد، حيث سقط 6000 جندي في ظرف شهر في منطقة دوفيفي (بوشقوف حاليا)، فالحصار المضروب من خلال الحواجز التي أقامها مخطط شال العسكري خلق أزمة في إدخال الأسلحة إلى الداخل، إلى جانب الخسائر في صفوف الإطارات السياسية للثورة الذين لم يكن لهم بديل لمواجهة الوضع".[29] (حليلي بن شرقي، 2005م/2006م، صفحة 82)

انطلقت عملية الرباط من 18أفريل 1959م إلى 19 جوان 1959م جند لها الجنرال شال قوات قوامها 40000 عسكري من مختلف الوحدات، كما استعان بفرق الهندسة العسكرية لتهيئة الدروب والممرات عن طريق شق الطرق لتمكين مختلف الوحدات من الوصول إلى الأهداف المحددة.[30] (المنظمة الوطنية للمجاهدين، د.ت، صفحة 130)

امتد مسح عملية الرباط على طول مساحة الغرب الجزائري وصولا إلى مواقع الولاية الرابعة في الوسط، بحيث شملت جبال الظهرة والتيطري والأطلس البليدي، وهي امتداد لعملية التاج"، التي بدأت من جبال الونشريس والتي شملت جزءا من الولاية الخامسة، حيث مست المنطقة الرابعة والسابعة، مما أدى إلى انسحاب أربع كتائب من الولاية الخامسة إلى الناحية الأولى من الولاية الرابعة.[31] (حليلي بن شرقي، 2005م/2006م، صفحة 83)

نفذت العملية من خلال محاصرة المنطقة ثم الهجوم عليها هجوما كاسحا ومركزا ، لدرجة أنه لم يترك مجالا أو فرصة لوحدات جيش التحرير أن تعيد تنظيم قواتها لاستئناف المعارك، وهي االخطة التي أراد بها الجنرال ديغول أن يضع حدا لحرب العصابات،[32] (لخضر بورقعة، 1990م، صفحة 13) كما لجأ إلى إجراء القمع الذي تمثل في تهجير السكان إلى القرى والمداشر وإجبارهم على التجمع في المحتشدات التي

أحيطت بالأسلاك الشائكة معززة بوحدات عسكرية تابعة للفرق الإدارية الخاصة لعزلهم عن الثورة، وبالتالي قطع المؤن والذخيرة والمعلومات عنها وهو مايؤدي إلى إضعاف قوات جيش التحرير الوطني مما يمنعه من الإستمرار ومواصلة الكفاح،[33] (Benjamin Stora، 1995، صفحة 54) فقد أقيمت بهذه الأخيرة كل أنواع التعذيب الجسدي والنفسي، حيث ارتفع عدد المحتشدين سنة 1960م إلى 342000 محتشد بالولاية الرابعة، وتأتي مقاطعة الشلف في المركز الأول ب240000 محتشد، وهي من أكبر المحتشدات نظرا لطابعها التضاريسي الذي يتميز بكثرة المرتفعات المتمثلة في، جبال الونشريس، الظهرة واللوح ثم المدية ب80000 محتشد وأخيرا مقاطعة الجزائر ب40000 محتشد.[34] (Mustapha Lachraf, 1985, p. 259)

بدأ الجنرال شال أول هجومه على الولاية الرابعة في 27 مارس1959م بغرب الونشريس، والهجوم الذي كان ضمن عملية "التاج" المسلطة على القطاع الغربي (الولاية الخامسة) بقيادة الجينرال قامبيز في المنطقة الرابعة المتاخمة للمنطقة السابعة من الولاية الخامسة بجبال سعدية حيث سلسلة الونشريس بالمنطقة الرابعة، تصدت لها كتيبة من المنطقة الرابعة للولاية الرابعة،[35] (أحمد مسعود سيد علي، د.ت، صفحة 138) والتي انتهت في 28 مارس من نفس السنة، حيث وقعت أول معركة بين الطرفين الفرنسي والجزائري ما بين 22 و23 فيفري كان من نتائجها استشهاد حوالي 123 مجاهد وأسر22 آخرين، من خلالها صرح الجنرال شال أنه قضى على حوالي نصف كتائب جيش التحرير الوطني في الولاية الرابعة، وأنه استرجع كمية هائلة من الأسلحة والذخيرة تراوحت ما بين 40 إلى 50%.[36] (Maurice Challe، 1968، صفحة 105)

خصصت عملية "الرباط" للقضاء على الثورة بالولاية الرابعة، حيث انطلقت في 18 أفريل بعد الإنتهاء من عملية "التاج" بقيادة الجنرال Massu ونائبه الجنرال قراسيو، والتي انتهت في 18 جوان من نفس السنة، وتبين التقارير أن الولاية الرابعة خرجت من هذه العملية في حالة جد مزرية، بعد أن فقدت مايزيد عن 3000 مجاهد و3860 قطعة سلاح، كما اكتشف الفرنسيون وثائق هامة عن وضعية الولاية الرابعة، وحسب المؤرخ Henri Lemire فإن هذا كان نتيجة وشاية أحد الأسرى، وعليه صرح النقيب كالوس أن الولاية الرابعة خسرت أكثر من 40% من قواتها، وأكد كذلك أن المقاومة بالولاية

الرابعة كانت أكثر شدة مقارنة بالولاية الخامسة، وسارت هذه العملية على شكل حزام دائري لذلك سميت بعملية " الحزام" أو "الرباط" La courroie.[37] (Mohammed Harbi, 1985, pp. 94, 95)

تحدى الجنرال شال جيش التحرير الوطني من خلال عقده لندوة صحفية صرح من خلالها لمراسل جريدة Le monde الفرنسية في 21 أفريل 1959م الآتي، "أنه من الممكن أن يتحقق حل عسكري للقضية الجزائرية في أقرب وقت ممكن، وإليكم نموذج في عملية واحدة حسب لها كل الحسابات، كان من نتائجها 2462 مابين قتيل وأسير من المتمردين"،[38] (لخضر بورقعة، 1990م، صفحة 11) وفي السياق نفسه صرح الجنرال تراسيو أنه قضى على حوالي 50% من وحدات جيش التحرير بعد شهرين من انطلاق العملية بالولاية الرابعة.[39] (حليلي بن شرقي، 2005م/2006م، صفحة 86)

بين الرائد السي لخضر بورقعة أن تأزم الوضع الثوري في الولاية الرابعة راجع لسبب المخطط العسكري المفاجئ لشارل ديغول الذي جاء في فترة كان فيها الثوار في حاجة ماسة إلى السلاح، خصوصا وأن الوفد الخارجي كان قد عجز عن الإمداد والتموين بسبب خطي شال وموريس اللذان تسببا في انقطاع الاتصال بين الداخل والخارج،[40] (لخضر بورقعة، 1990م، صفحة 10، 11) الأمر الذي دفع بقيادة الولاية الرابعة إلى تشكيل دوريات من مائة جندي للذهاب إلى المغرب وتونس لأجل قضية السلاح، لكن العملية فشلت بسبب مراقبة القوات الإستعمارية للثوار ومهاجمتهم بعدها، ولعل أكبر ضربية دفعتها الولاية الرابعة خلال هذه العمليات هي استشهاد العقيد أمحمد بوقرة يوم 05 ماي 1960م بناحية المدية.[41] (حليلي بن شرقي، 2005م/2006م، صفحة 88)

قامت المصالح الفرنسية بممارسة الحرب النفسية والعمل السيكولوجي خاصة بعد إنشاء المكتب الخامس، الذي اهتم بمراقبة الحالة الذهنية والنفسية لكل من السكان والجيش الفرنسي، وحاول زرع وبث الشكوك في أذهان الثوار عن طريق المراسلات المزيفة والأخبار الكاذبة التي راح ضحيتها أحسن إطارات الثورة وخاصة الطلبة،[42] نتيجة لكثرة الشكوك وانتشار الإشاعات حول تواطؤ قادة الثورة مع السلطات الفرنسية، وهو ما أدى بقائد الولاية الرابعة السيد أمحمد بوقرة[43] إلى تنصيب لجنة تصفية مست حوالي 486 جندي، وعرفت هذه الأزمة بمؤامرة الزرق،[44] (حليلي بن شرقي، 2005م/2006م، صفحة

90) وتذكر بعض التقارير أنه حوالي 200 جثة وجدت في جبال الولاية الرابعة خاصة جبل بيسة واللوح، من بينهم 37 طالب كانوا من المناصرين لسلم الشجعان، الأمر الذي أكده رجل المخابرات R. Trinquier مصرحا أن الجيش الفرنسي أسس جهاز استخبار قادر على العمل في مدة قصيرة، وهذا الجهاز يضم أحسن العناصر وأكفأهم من الجزائريين.

قامت نفس المصالح بمحاولة تهدئة الجو واحتواء السكان من خلال الفرق الإدارية المتخصصة، التي عملت على استمالة السكان وإقناعهم بضرورة الوقوف إلى جانب السلطات الفرنسية ومحاولة منعهم من الالتفاف حول الثورة التحريرية.[45]

6. أثر مخطط شال العسكري على سير الثورة في الولاية الرابعة:

تحدث الضابط ومسؤول الإعلام بالولاية الرابعة لدى الرائد السي أحمد تقية عن عمليات الجنرال شال بالولاية الرابعة قائلا: "إن الوحدات التي تعرضت لأقل عدد من الضحايا هي الوحدات التي ذهبت إلى الولايات المجاورة، أو بكل بساطة إلى حيث لم يكن من المنتظر أن توجد أي في السهول مثل وادي الشلف وسهل متيجة[46] (صالح بلحاج، 2005م، صفحة 183)

تولى الرائد أحمد زعموم المدعو السي صالح[47] قيادة الولاية الرابعة بعد استشهاد العقيد أمحمد بوقرة، حيث عرفت الولاية في عهده مشاكل عديدة أثرت على مسيرة الكفاح المسلح، أهمها شغور منصب قيادة الولاية خاصة بعد خروج أعمر أوصديق والرائد عز الدين إلى الخارج بالموازاة مع مشكل نقص الأسلحة واشتداد عملية الحصار، مما جعل قيادة الولاية الرابعة تعزم إلى عقد اجتماع في 14 جانفي 1960م ببوغار، للنظر في شؤون الولاية الرابعة على ضوء التجربة السابقة والأوضاع المستجدة، بحيث تم في الأخير تعيين أعضاء مجلس الولاية، فكان التنظيم الجديد كالآتي:

* العقيد السي صالح زعموم قائد الولاية الرابعة.

* الرائد محمد بونعامة نائبا عسكريا.

* الرائد لخضر بوشامة نائبا مكلفا بالاتصالات والاستعلامات.

* الرائد عبد الحليم نائبا سياسيا، كما تم ضم المنطقة الخامسة إلى الولاية الرابعة بعدما كانت تابعة للولاية السادسة، فضلا عن إرسال مبعوثين إلى الولايات الأخرى للنظر في شؤون قرارات اجتماع العقداء.[48]

(لخضر بورقعة، 1990م، صفحة 12، 13) تسلمت الحكومة المؤقتة محضر اجتماع العقداء[49] (حليلي بن شرقي، 2005م/2006م، صفحة 93) في 12 مارس 1959م، واستمعت إلى شروح الرائد أعمر أوصديق حول عملية التعذيب والتقتيل التي استهدفت إطارات الثورة خاصة في الولايتين الثالثة والرابعة نتيجة لنشطات مكاتب العمل السيكولوجي والاستعلامات الفرنسية. مني اجتماع العقداء العشر بالفشل حسب الرائد لخضر بورقعة، وذلك لتراكم العديد من الأسباب أبرزها: تخلف الولاية الخامسة عن الحضور، عدم مشاركة الولاية الثانية مشاركة فعلية، غياب القيادة الخارجية عن الاجتماع، واستشهاد العقداء أعميروش، السي الحواس وأمحمد بوقرة.[50] (حليلي بن شرقي، 2005م/2006م، صفحة 94) لجأ الجنرال شارل ديغول إلى البحث عن طريقة لإيجاد اتصالات محلية داخلية بعد الإعلان عن مشروع سلم الشجعان، والذي توج في الأخير بنتائج ملموسة ظهرت من خلال قضية السي صالح بن زعموم، والتي تعد إحدى القضايا الشائكة التي عرفتها الثورة في سنواتها الأخيرة، وهي لجوء السي صالح قائد الولاية الرابعة رفقة مساعديه إلى الاتصال بالسلطات العليا الفرنسية من أجل التفاوض لتسوية القضية الجزائرية، فكان موعد لقاء الجينرال ديغول مع السي صالح يوم 10 جوان 1960م بقصر الإليزي، وعرفت هذه القضية بقضية "تلسيت"، والتي انتهت في الأخير بالفشل لأسباب لازال يكتنفها الغموض لحد الآن.[51]

تكاثفت جملة من الظروف الداخلية والخارجية الخطيرة حول الثورة في الولاية الرابعة، فجعلت هذه الأخيرة تفكر في تسوية القضية الجزائرية بشكل إنفرادي، وعلى رأسها: خروج لجنة التنسيق والتنفيذ إلى الخارج بعد إضراب 1957م، إنقطاع الاتصال بين الولاية الرابعة والقيادة في الخارج ووجود شكوك نحو نواياهم خاصة بعد إغتيال عبان رمضان، عدم دخول جيش التحرير الموجود على الحدود إلى الداخل بعدما نص على ذلك اجتماع العقداء في ديسمبر 1958م، بالإضافة إلى أزمة السلاح وخطورة العمليات التي نفذت من خلال مخطط شال العسكري، الأمر الذي اعتبره قادة الجيش الفرنسي إقرارا بهزيمة الثورة في الولاية الرابعة.[52] يفند العقيد يوسف الخطيب هذا القول بتصريحه التالي: "إن قادة الولاية الرابعة لم يريدوا التفاوض مع السلطات الإستعمارية كما يروج عنهم، بل طلبوا من الجنرال ديغول الاتصال بالمساجين والحكومة المؤقتة للتفاوض، أما عن إلقاء القبض على مساعدي السي صالح وإعدامهم فلم يكن بسبب الخيانة وإنما بسبب عدم الإنضباط وعدم استشارتهم لبقية القادة، فكان هذا التصرف بهدف أن يكونوا

عبرة لغيرهم، وكذلك خوفا من تمردهم، فلو كان السي صالح ورفقائه فعلا خونة لسلموا أنفسهم إلى السلطات الإستعمارية"، وهذا التصريح يؤكده كل من الرائدين لخضر بورقعة ويوسف بن خروف والنقيب السي مراد.[53] يذكر فرحات عباس[54] (حليلي بن شرقي، 2005م/2006م، صفحة 96)أن المقابلة التي نمت بين الطرفين كان يهدف من خلالها الجنرال شارل ديغول إلى ضرب وحدة الصف الجزائري، أما عن السي صالح فقد أرسل إلى الحكومة المؤقتة في الخارج ليحاكم هناك لأنه عضو مجلس الثورة، وخلال الطريق استشهد بالولاية الثالثة برصاص الجيش الفرنسي ناحية البويرة يوم 20 جويلية 1961م.[55] (يوسف الخطيب، 1990م، صفحة 22). شكل أمحمد ونعامة مجلسا تنفيذيا عسكريا مكونا من قادة جدد لمواجهة الجيش الفرنسي، حيث أصدر منشورا أعلن فيه عن تشكيل هذا المجلس الجديد، وأرسله إلى الحكومة المؤقتة متكونا من: بلقاسم هني قائد المنطقة الأولى، يوسف الخطيب قائد المنطقة الثالثة، يوسف بن خروف قائد المنطقة الرابعة، وإلياس قائد المنطقة الخامسة.[56] (السي أمحمد بونعامة، 1985م، صفحة 38)

7. مواجهة الولاية الرابعة لمخطط شارل العسكري:

تحول العمل الثوري في الولاية الرابعة إلى اصطدامات مستمرة ومواجهات عنيفة ومعارك ضاربة شهدتها مدينة الجزائر، وجبال الزبربر وبوزقزة ومضايق العفرون وجبال الونشريس والظهرة ومرتفعات الأطلس البليدي والتلي، وصولا إلى كابلاب ومنطقة أسوفلات وغيرها من المدن والقرى. امتد العمل الثوري بشقيه السياسي والعسكري في أواسط الشعب الجزائري، ولتحقيق هذا الغرض اتخذت الولاية الرابعة إستراتيجية جديدة تناسب الوضع الجديد الذي آلت إليه،[57] (حليلي بن شرقي، 2005م/2006م، صفحة 97)–خاصة وأن السلطات الفرنسية كانت ترفع شعار "التهدئة"مستعملة وسائل دعائية قصد تثبيط معنويات الشعب وإبعاده عن الثورة–، فاعتبرت العمل العسكري مكملا للتنظيم السياسي الذي يعبئ مختلف الإمكانيات واستغلالها في العمل المسلح، خصوصا وأن الولاية الرابعة اعتمدت على الفئات الشعبية لتموينها وتدريب فرقها وحصولها على الأسلحة خاصة بعد غلق الحدود وتوقيف البعثات والدوريات تجاه الشرق والغرب.[58] (حليلي بن شرقي، 2005م/2006م، صفحة 98) .حاولت قيادة الولاية الرابعة إيجاد خلايا سياسية تابعة لجبهة التحرير الوطني على مستوى كل المناطق والنواحي والأقسام التابعة للولاية

بغية التحكم الجيد في تسيير الثورة، وعلى إثر هذا قامت بإحداث عدة تغييرات تخص التنظيم الهيكلي للولاية، فقامت بإنشاء منطقة خامسة تضم الشريط المحاذي للولاية السادسة، ويشمل نواحي قصر البوخاري، وعين بوصيف وسيدي عيسى وسور الغزلان جنوبا، وكلفت هذه المنطقة بالإضافة إلى عملها العسكري العادي إلى التنسيق مع الولاية الثالثة عبر ناحية الأخضرية، وإنشاء قاعدة خلفية لجيش التحرير الوطني في مناطق الديرة، بوقعدون، الكاف لخضر لتخفيف ضغط مخطط شال على الونشريس والأطلس البليدي وتابلاط. قامت الولاية الرابعة أيضا باستحداث منطقة سادسة خاصة بمدينة الجزائر، التي فرض عليها الجيش الفرنسي حصارا شديدا بعد إضراب الثمانية أيام، وهو الأمر الذي صعب مهمة جيش التحرير فيها، إلا أن موقعها الجغرافي في قلب الولاية الرابعة دفع بقيادة هذه الولاية إلى تغطية الفراغ الناتج عن تفكيك نظام المنطقة الحرة التي كانت خاضعة له، وقسمت إلى ناحيتين، كل ناحية تضم ثلاثة أقسام، فالناحية الأولى تضم مدينة الجزائر الكبرى، والناحية الثانية تضم جزءا من الساحل وجزءا من متيجة، بحيث تمتد من وادي الحراش حتى واد مزفران غربا ومن البحر الأبيض المتوسط شمالا إلى الأطلس البليدي جنوبا، ممتدة من وادي موسى حتى وادي حمام ملوان، فتمكنت بذلك جبهة التحرير الوطني من إعادة نشر نظامها في المنطقة الحرة وتخفيف الضغط على المناطق الأولى والثانية والخامسة.[59] دفعت الولاية الرابعة بالعمل الثوري إلى الأمام من خلال دور المحافظ السياسي[60] (الأخضر بوطمين، 1991م، صفحة 90) وتوسيع صلاحياته، بصفته همزة وصل بين جبهة التحرير الوطني والشعب الجزائري، كما مس التغيير طرق التموين ومصادره، فعكفت الولاية الرابعة على الإكثار من المخابئ التموينية المزودة بالمواد الغذائية والصحية، حتى يتمكن جيش التحرير من الصمود لفترة أطول، تحولت إلى مخابئ بالمناطق المحرمة ومخابئ بالتجمعات السكنية تستعملان لتنفيذ مهام عسكرية يقوم بها الأفواج،[61] (لخضر بورقعة، 1990م، صفحة 25،26) أما في الأماكن السكنية الكبرى كالشلف والمدية والبليدة والجزائر فقد طبقت فيها سياسة التكتم التام لنشاط جبهة التحرير الوطني، وفرضت الأسماء الحربية بدل الأسماء الحقيقية وعدم الإكثار من التحركات، والامتناع عن وضع الإعلانات والبيانات في الأماكن التي توجد بالقرب من المخابئ تجنبا لعمليات التمشيط التي كان يقوم بها الجيش الفرنسي، وهذا النظام ازدادت أهميته بعد سنة 1959م.

لجأت القيادة في الولاية الرابعة إلى عدد كبير من المجاهدين من فدائيين في المدن والقرى، وذلك لتدمير البنية التحتية للسلطات الفرنسية من جهة ولرفع معنويات الشعب الجزائري من جهة أخرى، كما حاولت الاتصال ببعض الحركى والقومية ولاسيما فرق الدفاع الذاتي في بعض القرى لإقناعهم بضرورة الانضمام إلى الثورة، أو على الأقل إثنائهم عن عملهم في الجيش الفرنسي، في الوقت نفسه عمدت إلى تكتيك جديد يخص توزيع الوحدات وتصغير حجمها مع تطبيق حرب العصابات المناسبة لمواجهة ترسانة عسكرية ثقيلة، وهو الوضع الذي فرض على الولاية الرابعة حيث تعتمد على استيراتيجية تقتضي التواجد في كل مكان وزمان لإجبار الجيش الفرنسي على تشتيت قواته، من خلال ضرب المراكز المعزولة وتحطيم المنشآت القاعدية والاقتصادية، عن طريق عنصر المفاجأة من خلال توجيه ضربات خاطفة وسريعة مع إقامة كمائن مضمونة النتائج،[62] (حليلي بن شرقي، 2005م/2006م، صفحة 102)من خلال تطبيق حرب العصابات التي تتطلب تصغير الوحدات حتى يسهل تموينها وتغطيتها، كما أمرت القيادة إخراج المعطوبين والعنصر النسوي وجميع من لا يقدر على الكر والفر والصبر على المشاق إلى الحدود الشرقية والغربية. قررت قيادة الولاية الرابعة الانسحاب من الجبال محط أنظار الجيش الفرنسي والتوجه إلى السهول والمدن وضواحيها، الأمر الذي جعل الولاية تقلص من حجم خسائرها البشرية، مجسدة استيراتيجيتها في مواجهة الجيش الفرنسي عن طريق فرض التوازن، وضمنت سير الآلية الثورية بالتنسيق بين السياسي والعسكري والتنقل بين الولايات.[63] (حليلي بن شرقي، 2005م/2006م، صفحة 102)

8. خاتمة:

خلصت دراستنا المتواضعة إلى جملة من النتائج نبرز أهمها فيما يلي:

– اختار الجنرال ديغول الجنرال شال لقيادة القوات الفرنسية وتنفيذ مخططه العسكري في الجزائر –نظرا لنضاله الطويل وكفاحه من أجل فرنسا– بهدف إيجاد حل عسكري للقضية الجزائرية.

– أبعد مخطط شال العسكري خطر الهزيمة العسكرية الذي كان مستحوذا على عقول القيادات العسكرية الفرنسية.

– لم يتمكن مخطط شال من تحقيق الانتصار العسكري النهائي على الثورة الجزائرية رغم قيامه بعمليات التمشيط والتطهير في الجبال، وذلك يعود لعدم صعود الآليات العسكرية إلى الجبال وإرهاق الجيش .

– إضعاف جيش التحرير الوطني لفترة مؤقتة، فسرعان ما توقف اتجاه التناقص في أواخر 1960م ليأخذ في التصاعد طيلة سنة 1961م.

– تنامي النضال الجماهيري في المدن ابتداء من أواخر سنة 1960م، من خلال القيام بالعمليات الفدائية لتخفيف الضغط وتكسير الحصار المفروض على القرى والجبال، واستطاعت الثورة أن تحتك بالشعب وتستمر في المقاومة رغم محاولة الجيش الفرنسي عزل الشعب عن الثورة، الأمر الذي دفع بالسلطات الإستعمارية إلى تحويل جزء من قواتها المرابطة في الجبال والأرياف إلى المدن.

– توجه ديغول إلى الحل السياسي التفاوضي للمشكلة الجزائرية، إذ يعد الإعلان عن مبدأ تقرير المصير في سبتمبر 1959م أحد الآثار السياسية المبكرة لمخطط شال العسكري.

– توسيع جبهة التحرير الوطني للدعم الدولي للقضية الجزائرية بهدف الضغط على ديغول لقبول المفاوضات، وفعلا ترسخت القناعات لدى الطرفين بضرورة اللجوء إلى الحل السياسي ولجآ إلى طاولة المفاوضات التي توجت بانتهاء الحرب في الجزائر يوم 19 مارس 1962م، والإعلان عن استقلالها في 05 جويلية 1962م.

9. قائمة المراجع:

---

[1] – شارل ديغول: قائد سياسي عسكري فرنسي، ولد عام 1890م، تخرج من مدرسة "سان سير" العسكرية في 1911م، عمل في الحرب العالمية الأولى تحت قيادة الماريشال "بيتان" خلال الفترة الممتدة ما بين (1920م–1940م)، قاد القوات الفرنسية أثناء مجازر الثامن من ماي 1945م، عاد إلى الحكم إثر انقلاب 13 ماي 1958م، أنتخب رئيسا للجمهورية الفرنسية الخامسة في 08 جانفي 1959م، وبعد مظاهرات 11 ديسمبر 1960م، لجأ إلى التفاوض مع الحكومة المؤقتة الجزائرية، وهي المفاوضات التي سارت بالجزائر نحو الاستقلال، توفي سنة 1970م، ينظر:(بوحموم أمحمد، 2005م/2006م، **التنظيم العسكري والسياسي بالولاية الرابعة التاريخية (1956م–1962م)**، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف: مسعودة يحياوي، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر– 2– أبو القاسم سعد الله، بوزريعة، الجزائر، ص193).

[2]– نظمت حملة من أجل الجزائر الفرنسية من طرف الحاكم السابق للجزائر جاك سوستال في فيفري 1958م، فأنشأ من أجل ذلك "الاتحاد لإنقاذ وتجديد الجزائر الفرنسية USRAF"، الذي لعب دورا أساسيا في التحضير النفسي لأحداث 13 ماي، وتقرر بذلك تشكيل حكومة إنقاذ عمومية بقيادة الجنرال شارل ديغول في 02 مارس 1958م، وبالموازاة مع هذا الوضع قامت مظاهرة بمدينة الجزائر ضمت أكثر من ثلاثين ألف أوروبي طالبوا فيها بإقامة حكومة إنقاذ عمومية في 26 أفريل 1958م، كما قاموا في 13 ماي 1958م باقتحام مقر الحاكم العام للجزائر، ينظر: (Zdravko Pecar, 1987, **Algérie**, **Témoignage d'un Rapporter Yougoslave sur la guerre d'Algérie**, ENL Alger, p342.)

[3] - Gey Perville, 1992, **L'armée française au combat de 1956 à 1962 « la France en guerre d'Algérie »** , Musée d'Histoire contemporaine, Edition BDIC, Paris, France, p47.

[4]- حليلي بن شرقي، 2005م/2006، **الولاية الرابعة ومخطط شال، مذكرة لنيل شهادة الماجيستار في التاريخ المعاصر والثورة،** إشراف: حباسي شاوش، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر -2- أبو القاسم سعد الله، بوزريعة، الجزائر، ص52.

[5] - نفس المرجع، ص53.

[6] - وهذه الحكومات هي حكومة مانديس فرانس (18 جويلية 1954م إلى 23 فيفري 1955م)، حكومة إدغار فور (من 23 فيفري 1955م إلى 01 فيفري 1956م)، حكومة غي مولي (من 01 فيفري 1956م إلى 13 جوان 1957م)، حكومة بورجيس مونوري (من 13 جوان إلى 06 نوفمبر 1957م)، حكومة فيليكس غيار (من 06 نوفمبر 1957م إلى 14 ماي 1958م)، حكومة بيار بريملان (من 14 ماي إلى 01 جوان 1958م)، ثم جاء الجنرال ديغول الذي فشل هو الآخر في القضاء على الثورة، ليتجه نحو سياسة التفاوض، ينظر: (قنطاري محمد، 2000م، **مظاهرات ديسمبر 1960م، أسبابها وقائعها ونتائجها،** مجلة المصادر، ع 03، دار الحكمة، الجزائر، ص55).

[7] - بعد أن عجزت حكومة مانديس فرانس في مواجهة الثورة في بدايتها، جاءت حكومة ادغارفور الذي عين جاك سوستال حاكما عاما على الجزائر في فيفري 1955م، وهذا الأخير زاد من عدد الجيش الذي بلغ عدده 40 ألف عسكري لكنه فقد السيطرة عن التحكم في الأمور، فجاءت بعده حكومة غي مولي، وهو الآخر أرسل 70 ألف عسكري لكن أهدافه تبددت واضطر للانسحاب، فحل محله بورجيس مونوري صاحب القانون الإطار، والذي سرعان ما انهار وسقطت الحكومة، فخلفتها حكومة فيليكس غايارد التي لم تستطع الوقوف أمام ضربات وحدات جيش التحرير الوطني، ينظر: (عليلات علي، 1991م، **أضواء على سياسة ديغول تجاه الثورة الجزائرية،** مجلة أول نوفمبر، ع121 و122، الجزائر، ص18).

[8] - بومالي الأحسن، 1978م، **سياسة الجنرال ديغول في خنق الثورة،** مجلة أول نوفمبر، ع30، الجزائر، ص07.

[9] - طرح شارل ديغول مشروع اقتصادي ضخم سينفذ خلال الخمس سنوات القادمة (1959م-1963م) بقسنطينة يوم 03 أكتوبر 1958م، تمحور هذا المشروع حول بعض الاصلاحات الزراعية والصناعية والاجتماعية عن طريق توزيع حوالي 250 ألف هكتار على الفلاحين والمزارعين بحيث تستفيد حوالي 15 ألف عائلة من هذا التوزيع، واستحداث حوالي 400 ألف منصب شغل بصفة دائمة، وإنشاء أنابيب للبترول والغاز، فيمتد أنبوب الغاز من حاسي الرمل إلى وهران وأنبوب البترول من حاسي مسعود إلى بجاية، إضافة إلى الصناعة الثقيلة كالحديد والصلب بعنابة وإنشاء مراكز بيتروكيماوية بأرزيو، بالموازاة مع تكوين إطارات جزائرية وتشغيلهم في الإدارة الفرنسية وجهاز القضاء والجيش والتعليم، وكذا بناء حوالي 200 ألف مسكن لفائدة مليون نسمة وتوفير مقاعد دراسية لثلثي أطفال الجزائر، ينظر: (Gél Andric Dulac, 1960, **Nos guerre perdus**, L'Algérie 1958-1960, Fayard, Paris, France,).

[10] - صرح الجنرال شارل ديغول في ندوة صحفية عقدها في قصر ماتينون بباريس يوم 23 أكتوبر 1958م معلنا عن مشروع سلم الشجعان الذي يقتضي إضعاف حركية الثورة بإرسال نداء إلى الثوار يدعوهم إلى وضع السلاح والاستسلام والاتصال بالسفارات الفرنسية بتونس والمغرب للتكفل بنقلهم إلى فرنس مع ضمان سلامتهم وعودتهم إلى حيث يريدون، وهي في الحقيقة عبارة عن مناورة سياسية وحرب نفسية، اقترحها ديغول بعد فشله في القضاء على جبهة التحرير وجيشها، أراد من خلاله خلق فتنة في وسط الجيش،

واعتماد أسلوب الإغراء، ويشار إلى أنه استعمل عبارة "ثوار" بدل متمردين، من أجل كسب عواطف المجاهدين، لم توافق الحكومة المؤقتة على هذه المناورة إلا بشروط، ينظر: (حليلي بن شرقي: المرجع السابق، ص66، ومحمد لحسن زغيدي، 2006م، **مؤتمر الصومام "وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956م–1962م**، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، ص214و215).

[11] Benjamin Stora, 1995, **Histoire de la guerre d'Algérie 1954/1962**, Edition la découverte, Paris, France, p53.–

[12] – هو الجنرال شال موريس، طيار عسكري، شكل فريقا موحدا مع المندوب العام الجديد في إدارة الحكم في الجزائر للقضاء على الثورة وإبقاء مشروع الجزائر الفرنسية، جاء إلى الجزائر ضمن الإمدادات العسكرية التي أقرتها الحكومة الفرنسية سنة 1955م بعد إعلان حالة الطوارئ نتيجة ضربات جيش التحرير الوطني المتتالية خلال فترتي 1954م–1956م، انسحب من الجزائر سنة 1956م للتفرغ للعدوان الثلاثي على مصر إثر تأميم قناة السويس من قبل الرئيس المصري جمال عبد الناصر، ليعود بعدها إلى الجزائر ويعين قائدا عاما للقوات الفرنسية في الجزائر محل الجنرال صالان، لتنفيذ المخطط الذي يحمل اسمه، حيث قام بتطويره وتكثيفه ماديا وبشريا للقضاء النهائي على الثورة الجزائرية، ينظر: (بن شرقي حليلي: المرجع السابق، ص68.)

[13] Challe Maurice, 1968, **Notre révolte**, Press de la cite, Paris, France, p104. -

[14] – حرب العصابات هي حرب غير تقليدية، بين مجموعات قتالية يجمعها هدف واحد وجيوش تقليدية حيث تتكون هذه المجموعات من وحدات قتالية صغيرة نسبيا مدعمة بتسليح أقل عددا ونوعية من تسليح الجيوش، ينظر: (عبد الله مقلاتي، 2019م، **الاستراتيجية العسكرية للثورة الجزائرية خلال المرحلة الأولى 1954م–1962م**، مجلة الحقيقة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، مج 18، ع03، الجزائر، ص68).

[15] – حليلي بن شرقي: المرجع السابق، ص 71.

[16] – أندري موريس: وزير الدفاع والقوات المسلحة الفرنسية في عهد بورجيس مونوري، تعود له فكرة إنشاء خط موريس على الحدود التونسية والمغربية الجزائرية لمنع وصول الدعم للثوار، يصنف هذا الخط ضمن أهم المخططات العسكرية التي طبقتها فرنسا على أرض الجزائر، ينظر: (حليلي بن شرقي: المرجع السابق، ص34).

[17] – نفس المرجع، ص72، 73، و74.

[18] Henry Aleg, 1983, **La guerre d'Algérie**, T3, Temps actuels, Paris, France, p125.–

[19] Maurice Challe : Op-Cit, p140. -

[20] – مكاتب الفرق الإدارية المتخصصة (SAS): أنشئت سنة 1955م، بلغ عددها في جميع أنحاء الجزائر حوالي 700 فرقة، ورغم كونها أحد أعمدة سياسة التهدئة والاستعمار الجديد للجزائر، فقد كانت مجهولة لدى الشارع الجزائري، وكانت هذه المكاتب المثل الحقيقي لسياسة إدماج الجزائر في فرنسا من خلال مهامها المدنية والعسكرية، وسعت إلى تحقيق المثالية في جعل الجزائريين مثل الفرنسيين الذين يقيمون بفرنسا، ينظر: (قريقور ماتياس، 2013م، **الفرق الإدارية المتخصصة في الجزائر، "بين المثالية والواقع 1955م– 1962م"**، تر: م.جعفري، منشورات السائحي، ط1، الجزائر.

[21] Maurice Challe : Op-Cit, p140.-

[22] – تعتبر المحتشدات من إحدى وسائل القمع والإبادة، التي انتهجتها السلطات العسكرية الفرنسية لعزل الشعب عن الثورة، وهي عبارة عن أماكن واسعة تقام في مناطق خالية، وبعيدة عن كل متطلبات الحياة، تقع على مقربة من ثكنات الجيش الفرنسي، من أجل

مراقبتها، وتحاط هذه الأماكن بالأسلاك الشائكة والألغام، حتى تمنع محاولات الفرار، ينظر: (**الغالي غربي**، 2009م، **فرنسا والثورة الجزائرية 1954م– 1962م**، غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر، ص246و247).

[23] – صالح بلحاج، 2009م، **مخطط شال وأثره في تطور حرب التحرير الوطني**، مجلة المصادر، ع12، الجزائر، ص185و218.

[24] – حليلي بن شرقي: المرجع السابق، 79.

[25] – نفس المرجع: ص81.

– نفس المرجع، ص82.[26]

[27] – نفسه.

[28] – يوسف الخطيب، 1990م، **قضية الاليزي**، مجلة أول نوفمبر، العددان 116، و117، الجزائر، ماي–جوان، ص18.

[29] – حليلي بن شرقي : المرجع السابق، ص82م.

[30] – المنظمة الوطنية للمجاهدين، د.ت، **تقرير الملتقى الجهوي لكتابة تاريخ الثورة التحريرية للولاية الرابعة 1959م/1962م**، التقرير السياسي، ج1، ص130.

[31] – حليلي بن شرقي: المرجع السابق، ص83.

[32] – لخضر بورقعة، 1990م، **شاهد على اغتيال الثورة**، تحرير: الصادق نجوش، دار الحكمة، ط1، الجزائر، ص13.

[33] – Benjamin Stotra, Op–Cit, p54.

[34] – Mustapha Lachraf : **L'Algérie nation et société**, Maspéro, Paris, France, p259.

[35] – أحمد مسعود سيد علي، د.ت، **برنامج شال في مواجهة الثورة الجزائرية 1959م/1961م**، جامعة المسيلة، الجزائر، د.ت، ص138.

[36] – Maurice Challe, Op– Cit, p105

[37] – Mohammed Harbi,1985, **Le FLN mirage et réalité**, **des origines à la pris du pouvoir 1954–1962**, 2éme éd, éd J. A, Paris, France, p94,95.

[38] – لخضر بورقعة: المصدر السابق، ص11.

[39] – حليلي بن شرقي: المرجع السابق، ص86.

[40] – لخضر بورقعة: المصدر السابق، ص10 و11.

[41] – حليلي بن شرقي: المرجع السابق، ص88.

[42] – قام النقيب (Hoeux) بإرسال برقيات مزورة إلى قيادة الولاية الرابعة فنتجت بذلك عنها عدة خلافات حادة بين قاداتها، ينظر: مختار فيلالي، 1994م، **أساليب القمع والتعذيب الوحشي والحرب النفسية ضمن مخطط القضاء على الثورة الجزائرية**، محاضرة ألقيت بمناسبة الملتقى الوطني الثاني للثورة، عن كتاب أحداث وتأملات، باتنة، الجزائر، ص88و89.

[43] – السي أحمد بوقرة المدعو السي أمحمد: ولد سنة 1930م بخميس مليانة ولاية عين الدفلى، كان عضوا بالكونفدرالية العامة للعمال (CGT)، ثم مسئولا بالمنظمة الخاصة سنة 1948م، واصل نضاله حتى اندلاع الثورة التحريرية الجزائرية سنة 1954م، أين أصبح مسئولا عن الأطلس البليدي، وفي سنة 1955م أصبح المسئول السياسي للولاية الرابعة، اصبح رائدا سنة 1956م، ثم عقيدا قائدا للولاية الرابعة سنة 1957م، حيث شارك في اجتماع العقداء المنعقد بالولاية الثانية في الفترة الممتدة ما بين 06 إلى 12 ديسمبر 1958م، استشهد يوم 05 ماي 1959م بأولاد بوعشرة بالمنطقة الثانية من الولاية الرابعة، ينظر: Benjamin

Stora, 1985, Dictionnaire biographie de militants nationalistes) Algériennes , ONA, PPA , MTLD , 1954-1962, Ed : Harmattan, Paris, France, p199).

[44] – عملية الزرق هي مؤامرة مدبرة من طرف السلطات الفرنسية، تفيد بوجود منظمة تابعة للعدو، مهمتها التجسس لصالح فرنسا، مهندسة داخل أجهزة جيش التحرير بالولاية الثالثة، وتسربت منها إلى الولايات الأخرى، وقد تمكنت عناصر جيش التحرير من القضاء عليها، واستئصالها من الجذور: ينظر: (محمد صايكي، 2010م، **شهادة ثائر من قلب الجزائر**، تح: محفوظ اليزيد، دار الأمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 297).

[45]– حليلي بن شرقي: المرجع السايق، ص90.

[46]– صالح بلحاج: المرجع السابق، ص183.

[47] – السي أحمد زعموم المدعو السي صالح: ولد يوم 29 نوفمبر بعين طاية، كان كاتبا ببلدية إغيل إيمولا أصبح عضوا في المنظمة الخاصة ومسئولا عن بعض خلاياها بدلس وبغلية وذراع الميزان، ألقي عليه القبض من طرف الشرطة الفرنسية وموس عليه التعذيب، ثم أخلي سبيله سنة 1954م، شارك في التحضير للثورة وانطلاقها من منطقة القبائل مع كريم بلقاسم وأعمر أوعمران، وحكم عليه بالإعدام غيابيا، أصبح عضو مجلس قيادة الولاية الرابعة سنة 1956م، وفي سبتمبر 1957م عين نائبا للهواري بومدين لقيادة الأركان بالغرب بعدما ذهب إلى المغرب لكنه لم يلتحق بهذا المنصب، بسبب ذهابه إلى تونس لجلب السلاح والذخيرة للولاية الرابعة، باعتباره عضو المجلس الوطني للثورة الجزائرية آنذاك، وأصبح قائدا للولاية الرابعة بعد استشهاد العقيد أمحمد بوقرة، عرفت الولاية الرابعة في عهده قضية ما يسمى بقضية السي صالح زعموم، حيث التقى مع الجنرال ديغول يوم 10 جوان 1960م، استشهد يوم 20 جويلية 1961م بناحية البويرة، ينظر: .(Benjamin Stora : Dictionnaire …, Op-Cit, p186)

[48] – لخضر بورقعة: المصدر السابق، ص12و13.

[49] – عقد اجتماع العقداء في الفترة الممتدة ما بين 06 و12 ديسمبر 1958م بالولاية الثانية من طرف قادة الداخل، كان صاحب الدعوى العقيد أعميروش قائد الولاية الثالثة، حضر كل من العقيد عبيدي الحاج لخضر قائد الولاية الأولى، العقيد بن عبد الرزاق المدعو السي الحواس قائد الولاية السادسة والعقيد بوقرة، في حين لم يستجب للدعوى العقيد لطفي قائد الولاية الخامسة، واعتذر عن المشاركة العقيد علي كافي قائد الولاية الثانية، لرسل محضر الاجتماع إلى الحكومة المؤقتة بواسطة الرائد عمر أوصديق، وتضمن هذا المحضر نقدا للطريق الذي تم به تأسيس الحكومة المؤقتة، ولتقاعسها وتهاونها في عملية جلب السلاح التي توقفت نهائيا بعد إنشاء خطي شال وموريس، فضلا عن الإشارة إلى ضرورة العودة إلى مبادئ مؤتمر الصومام لاسيما منها مبدئي أولوية الدخل على الخارج والقيادة الجماعية، وضرورة وضع خطة موازية للقضاء على إستراتيجية الجيش الفرنسي فيما يخص خطي شال وموريس، ينظر: (محمد عباس، 1991م، **ثوار عظماء**، مطبعة دحلب، ج1، الجزائر، ص232).

[50] – حليلي بن شرقي: المرجع السابق، ص93.

[51] – حليلي بن شرقي: المرجع السابق، ص94.

[52] – أرسل السي صالح كلا من لخضر بورقعة والسي عبد اللطيف إلى القيادة في الخارج لتنبيهها بخطورة الوضعية التي يتخبط فيها ثوار الولاية الرابعة، وفي طريقهما إلى هناك سمعا بأن الحكومة المؤقتة عينت الرائد عمر أوصديق المدعو السي الطيب سفيرا لها في الصين، وهو الأمر الذي لم يقبله قائد الولاية الرابعة ، بعدما أرسلوا هذا الأخير والرائد عز الدين إلى القيادة في تونس لينالا عقابهما بسبب تورطهما في مؤامرة حصلت في الولاية الرابعة، وهكذا بدأت الشكوك تراودهما حول القيادة في الخارج، ينظر: (مذكرات

النقيب السي مراد: عبد الرحمان كريمي، 2005م، **ومنهم من ينتظر**، تحرير: الجيلالي حنفي، ، دار الأمة، الجزائر، ص 128و129).

[53] – حل محمد بونعامة مجلس الولاية وعين لجنة عسكرية للتعاون والتنفيذ (CMCE) برئاسته، وفي 22 جويلية أعدم لخضر بوشامة، و في 11 أوت أعدم عبد اللطيف (عثمان محمد بوطلبي)، وفي نهاية سبتمبر أو بداية أكتوبر حكم على عبد الحليم، ينظر:(يوسف الخطيب: المصدر السابق، ص21و22).

[54] – فرحات عباس (24 أوت 1899م –25ديسمبر 1985م)، رجل سياسي جزائري، متشبع بالثقافة الفرنسية، التحق بالمدرسة الابتدائية الفرنسية، التحق عام 1923م بجامعة الجزائر فرع الصيدلة، دعا إلى اندماج الجزائر بفرنسا مع المحافظة على الأحوال الشخصية للجزائريين، أسس الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري سنة 1946م، تردد في الالتحاق بالثورة، ولكنه لم يلبث أن صرح بتأييده لها، أنتخب نائبا في المجلس التأسيسي سنة 1962م، ينظر: (أبو عمران الشيخ وآخرون، 2009م، **معجم مشاهير المغاربة**، منشورات دحلب، الجزائر، ص292و295).

[55]– حليلي بن شرقي: المرجع السابق، ص96.

[56] – يوسف الخطيب: المصدر السابق، ص22.

[57] – السي أمحمد بونعامة، 16و19و20 جانفي 1985م، **دليل الفدائي**، تقرير شهيد لشهيد، جريدة الشعب، الجزائر.

[58] – حليلي بن شرقي: المرجع السابق، ص97.

[59] – حليلي بن شرقي : المرجع السابق، ص98.

[60] – أسندت هذه المهمة لذوي الكفاءات في الميدان السياسي والتسيير، تهدف إلى توعية الجماهير وتنظيم الاتصالات والأخبار، وتجنيد الشباب في صفوف جيش التحرير والإشراف على جمع الأموال وتنظيم الحالة المدنية والصحية، كما نصت مهمته على تدعيم خلايا الثورة بأفواج من الفدائيين والمسبلين، بالموازاة مع شرح أهداف الثورة وإبراز البعد الروحي والحضاري للمجتمع الجزائري، والتصدي للحملات الدعائية التي كان يقوم بها ساسة الجيش الفرنسي في إطار مشروع الحرب النفسية، الأمر الذي ساهم في إبقاء فعالية الكفاح المسلح واستمراره في الولاية الرابعة، مع العلم أن دور المحافظ السياسي لم يكن منفصلا عن دور القائد العسكري بل كان يحمل رتبة عسكرية سامية (عقيد، رائد)، ويشرف على الشؤون العامة بدائرة مسؤوليته، وبالتالي حافظت هذه الإزدواجية في المهام على وحدة القرار وعدم تضارب الآراء، ينظر: (عبد العزيز وعلي، 1987م، **دور المحافظ السياسي في ثورة التحرير**، مجلة أول نوفمبر، ع85، جويلية، الجزائر، ص 48 و49).

[61] – الأخضر بوطمين، 1991م، **نظام المخابئ وأهميته أثناء الثورة**، مجلة أول نوفمبر، ع 130 و131، الجزائر.

[62] – لخضر بورقعة: المصدر السابق، ص25و26.

[63] – حليلي بن شرقي: المرجع السابق، ص102.